الأمم المتحدة
A/79/L.14
الجمعية العامة
Distr.: Limited
8 November 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 125 (هـ) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بليز، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، هندوراس*: مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 117/77 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

وإذ تضع في اعتبارها الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[1] والذي اتفق فيه الطرفان على توثيق عُرى التعاون بينهما وتوسيع نطاقه في الأمور موضع الاهتمام المشترك في ميادين اختصاص كل منهما ووفقا للصكين التأسيسيَّيْن لكل طرف،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى[2]،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأمم المتحدة قد تطوّر وتنوعت مجالاته،

---

* ستُدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدِّمي مشروع القرار.

(1) اتفاق مبرم بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (United Nations, *Treaty Series*, vol. 1651, No. 1061).

(2) A/79/302-S/2024/600.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى توقيع الاتفاق الإطاري بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، من أجل تعزيز التعاون التقني والمؤسسي في المنطقة،

وإذ تشير أيضا إلى توقيع مذكرة التفاهم بين منظمة السياحة العالمية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 للنهوض بالتنمية المستدامة للسياحة وتعزيزها مع إبراز مساهمتها في الحد من الفقر وفي التنمية،

وإذ تشدد على أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريك هام في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للفترة 2015-2030 المتعلقة بتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3] في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي التي حُدّثت في المنتدى الإقليمي السابع للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في جامايكا في الفترة من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

وإذ تقر مع الارتياح بالجهود المشتركة المبذولة من المجتمع الدولي في كفاحه من أجل التصدي لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي هي أحد أكبر التحديات العالمية التي واجهتها البشرية،

1 - ***تحيط علما مع الارتياح*** بالتقييم الإيجابي لحالة تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحث الطرفين على مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين؛

2 - ***تحيط علما أيضا مع الارتياح*** بعقد الاجتماع العادي التاسع والأربعين لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في كاراكاس في 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتحيط علما كذلك ببرنامج عمله الهادف إلى وضع خطة إقليمية متعلقة بالتكامل والتعاون تُسهم في التغلب على ما تعاني منه البلدان الأعضاء فيه من تعثر اقتصادي واجتماعي؛

3 - ***تحث*** اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مواصلة تكثيف أنشطتها في مجالي التنسيق والدعم المتبادل مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

4 - ***تحث*** الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة السياحة العالمية، على مواصلة وتكثيف دعمها لأنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى توثيق أواصر التعاون مع المنظومة، كل وفق الولاية المنوطة به،

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

والإســـهام في الجهود المشـــتركة الرامية إلى تحقيق التنمية المســـتدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في انسجام مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهدافها وغاياتها[4]؛

5 - ***تدعو*** المجتمع الدولي إلى مواصـلة دعم العمل الذي تقوم به مختلف المنظمات الإقليمية لتكثيف التعاون وتبادل المعلومات المفيدة في التخفيف من حدة آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة؛

6 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

(4) القرار 1/70.